اعتصام حراس آبار المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بكلميم: معركة معزولة تحتاج إلى تضامن

يخوض حراس الآبار التابعة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والعاملين في إطار صفقة للتدبير المفوض بين المكتب وشركات خاصة، اعتصامات منذ شهر يناير 2015، من أجل مطالب عديدة أهمها أداء ما تبقى من متأخرات الأجور منذ انتهاء العقد بين المكتب وشركة "إيكوطراد" في ديسمبر 2013، إضافة إلى مطالب أخرى مرتبطة بالضمان الاجتماعي والتعويض عن العطل والحوادث الخ.

يعاني هؤلاء العمال من استغلال مفرط؛ أجور بؤس لا تتعدى 1300 درهم للمشرفين على الآبار و1700 للمشرفين على محطات التوزيع، ويشتغلون 12 ساعة يوميا إضافة إلى ساعات التنقل إلى أماكن العمل الموجودة خارج المدينة.
يشتغل العمال المكلفون بمراقبة محطة توزيع الماء والآبار والصهاريج التابعة للمكتب في هشاشة قصوى بخصوص أوضاع عملهم القانونية، فأداء أجورهم مرتبط بصفقات التدبير المفوض التي تمنح للقطاع الخاص. ويعني انتهاء مدة العقد استمرار مزاولة العمال للعمل لكن دون أداء الأجور عن الفترة التي تفصل انتهاء عقد وبداية عقد آخر.
دفع الحرمان من الأجور العمال للالتحاق بنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قبل فاتح ماي 2014 وشاركوا في تخليده وخاضوا نضالات منها اعتصام شهر يناير 2015 حيث حصلوا على أجر شهرين من الإدارة. لكن العمال استمروا في مزاولة مهامهم طيلة سنة 2014 حتى مارس 2015 حيث تم التوقيع على عقد جديد مع شركة أخرى لتدبير القطاع.
بمجرد التوقيع على الصفقة الجديدة قام المقاول الجديد بطرد أربعة عمال مناضلين نقابيين مدعيا أنه لا يجمعهم بشركته أي عقد عمل، وهو ما دفع العمال إلى الدخول في اعتصام أمام مقر المكتب الوطني للماء الصالح للشرب منذ 6 أبريل 2015 مطالبين بتأدية أجور عشر أشهر ومستحقات الضمان اجتماعي وغيرها من التعويضات.
لا زال العمال معتصمين أمام مقر المكتب في عزلة عن تضامن باقي القطاعات العمالية والنقابات الأخرى، باستثناء زيارات المسؤولين المحليين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي انخرط فيها هؤلاء العمال.

الأمر الأكثر إيلاما للعمال المعتصمين حسب تصريحهم إيفاد الإدارة أحد مستخدميها وهو منخرط في نقابة أخرى قصد إقناعهم بوقف الاعتصام والبحث عن حلول أخرى، بدل حفز التضامن مع العمال في معركتهم ضد الطرد.
إن اعتصام حراس الآبار تستدعي كل التضامن، ويجب على نقابات المدينة ومناضليها أن يكونوا أوفياء لغاية كل عمل نقابي: أوسع وحدة عمالية وتضامن طبقي بين ضحايا الاستغلال الرأسمالي.
من أجل:
– أداء كل متأخرات الأجور عن فترة توقف عقود التدبير المفوض.
– حد أدنى للأجور لكل العمال.
– التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
– إلغاء صفقات التدبير المفوض وإدماج هؤلاء العمال داخل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وترسيمهم وتمتيعهم بنفس الحقوق التي يتمتع بها مستخدمو وأجراء المكتب.

المراسل